



القضاء يحكم بإتلاف ٧ آلاف علبة مرتديلا لمخالفتها للمواصفات

السويداء - عبيد صيموعة

بعد حجزها ما يزيد على ٢٠ شهراً لدى مستودعات السورية للتجارة جراء مخالفتها للمواصفات، قررت محكمة الاستئناف الجزائية في السويداء مصادرة كمية ٧١٩٤ عبوة مرتديلا زنة ٢٠٠ غ ماركات البرابم والموردة من شركة داود وعطا للصناعات الغذائية في دمشق ليصار إلى إتلافها من مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في السويداء بعد مخاطبتها من محكمة الاستئناف الجزائية في السويداء، علماً أن هناك تعهداً خطياً من وكيل الشركة بعدم التصرف بهذه المادة لحين صدور الحكم القضائي. هذا وكانت التحاليل السابقة للمادة المذكورة قد أثبتت مخالفتها للمواصفات نتيجة لارتفاع نسبة الرطوبة ضمنها عن الحد الأقصى المسموح به وهو ٦٥٪ إضافة إلى وجود عظم ووجود قطرات ماء في العبوة مخالفة لبطاقة البيان، فضلاً عن ارتفاع نسبة الملح عن الحد المعلن عنه علاوة عن انخفاض نسبة الدسم وهي مخالفة جسيمة.

وأكد مدير فرع السورية للتجارة في السويداء الطمائي أنه سوف تتم عملية استخلاص الحكم والعمل على تنفيذه حيث انتهى الحكم بتغريم المدعى عليه (الشركة الموردة للمرتديلا) بمبلغ ٢٥٠ ألفاً بجرم الغش في أغذية الإنسان وإغلاق الشركة المذكورة لمدة أسبوع على أن يشهر الحكم على واجهة الشركة لمدة شهر والزامه بدفع أجور تحليل العينة الثانية والبالغة ٤٥ ألف ليرة إيرادا للخزينة.

وأكد مدير فرع السورية للتجارة في السويداء الطمائي أنه سوف تتم عملية استخلاص الحكم والعمل على تنفيذه حيث انتهى الحكم بتغريم المدعى عليه (الشركة الموردة للمرتديلا) بمبلغ ٢٥٠ ألفاً بجرم الغش في أغذية الإنسان وإغلاق الشركة المذكورة لمدة أسبوع على أن يشهر الحكم على واجهة الشركة لمدة شهر والزامه بدفع أجور تحليل العينة الثانية والبالغة ٤٥ ألف ليرة إيرادا للخزينة.

القائد لـ «الوطن»: إقبال على الترشح من المناطق المحررة

٢٩ ألف طلب ترشح للانتخابات.. وإقبال كبير في يومها الأخير بسبب التمديد

كلسلي: إقبال كبير من أبناء الغوطة الشرقية و٣٠ بالمئة من المرشحين نساء

محمد منار حميجو

كشف رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات سليمان القائد عن نحو ٤٦ ألف طلب ترشح للانتخابات الإدارية المحلية في نهاية المدة المحددة مساء أمس لتقديم الطلبات، مؤكداً أن اليوم الأخير شهد إقبالاً كبيراً ما دفع اللجنة إلى تمديد ساعات قبول الطلبات حتى ساعة متأخرة من الليل.

واختتمت أمس فترة قبول طلبات الترشح للانتخابات الإدارية المحلية والتي استمرت على مدار سبعة أيام من الخميس الماضي وفق ما نص عليه قانون الانتخابات العام.

وأكدت إحصائيات اللجنة العليا أن محافظة اللاذقية احتلت المرتبة الأولى بعدد الطلبات لتصل إلى أكثر من ٦٧٠٠ على حين بلغت في دمشق أكثر من ٤ آلاف وبالتالي شهدت ارتفاعاً بعدد المرشحين بعدما كان العدد لا يتجاوز المئات خلال فترة الترشح.

وأشارت الإحصائيات إلى أن ريف دمشق سجلت نحو ٤ آلاف طلب على حين في حلب بلغت أكثر من ٤٢٠٠ وتجاوزت في حمص ٥ آلاف وفي طرطوس ٥٠٠ وفي حماة ٥ آلاف طلب ترشح.

وأوضحت الإحصائيات أن دير الزور سجلت أكثر من ١٥٠٠ على حين تجاوز الرقم في الحسكة ٢٢٠٠ والرقعة ١٥٠٠ في حين سجلت إدلب الرقم ذاته، بينما بلغ في درعا أكثر من ١١٠٠ وتجاوز في السويداء ألفين وكذلك في القنيطرة.

وفي تصريح لـ «الوطن» أرجع القائد سبب الأزدحام في اليوم الأخير إلى تأخر الكثير من الراغبين بالحصول على بعض الوثائق المطلوبة مثل لا حكم عليه أو السجل التجاري لتحديد الفئة التي يجب أن يترشح عنها المواطن سواء «ألف أو ب».

ولفت القائد إلى أنه من المفروض على موظفي بعض المؤسسات المعنية في الانتخابات أن يستمر



الطعون تستمر لمدة ثلاثة أيام بعد انتهاء فترة ائب بالطلبات
غرامة لصق الأوراق في الأماكن غير المخصصة تصل لـ ١٠٠ ألف والكتابة على الجدران إلى ٢٠٠

مؤهلاً للتقدم إلى الانتخابات ورغم ذلك تقدم، يغرم بغرامة تتراوح بين ٢٥ و٥٠ ألف ليرة. ولفت القائد إلى أن اللجنة لا تلزم أي مرشح ببرنامج الانتخابي ولكن هو يجب أن يتقيد بضوابط القانون. وأكد القائد أن هناك إقبالاً من المناطق التي عادت إلى سيطرة الدولة والأرقام دلت على ذلك، مؤكداً أن هذا الإقبال لم يشهده الانتخابات السابقة وهذا يدل على الثقة الكبيرة للمواطنين بهذه الانتخابات والتي سيتمخض عنها مجالس محلية تقود المجتمع باعتبار أنها على احتكاك مباشر مع المواطنين.

من جهته كشف عضو اللجنة القضائية في ريف دمشق وليد كلسلي أن الإقبال كان كبيراً من أبناء الغوطة الشرقية التي حددت لهم مدينة جرمانا لتقديم طلبات ترشحهم. وفي تصريح لـ «الوطن»، أكد كلسلي أن نحو ٣٠ بالمئة من المرشحين هم نساء معتبراً أن هذه نسبة كبيرة وأن الإقبال كبير جداً من الراغبين للترشح. ولفت كلسلي أنه لم تحدث هناك مشاكل تذكر أثناء تقديم طلبات الترشح، مؤكداً أن هناك تسهيلات تقدمها اللجنة كيلا يكون هناك رفض لطلبه قدر الإمكان. وأشار كلسلي إلى أن أغلب النتائج سيتم إعلانها اليوم باعتبار أن اللجنة كانت تبت بها منذ اليوم الأول لبدء الترشح، لافتاً إلى أنه لا يوجد تراكم لدى اللجنة في هذا الموضوع. ولفت كلسلي إلى أن اللجنة ستدرس الطلبات من ناحية توافر الشروط المحددة في القانون ومن ثم دراسة طلبات الطعون المقدمة من المفروضين.

تنظر بهذه الطلبات ويعتبر قرارها مبرماً. وأكد القائد أن فترة ثلاثة أيام تبدأ ولو لم يبلغ المرشح بنتيجة طلبه أي أنه يعتبر مبلغاً حكماً بعد إصدار النتائج من اللجنة القضائية الفرعية ما يعني أنه في حال مضت ثلاثة أيام ولم يقدم طلب طعن فلا يحق له أن يعترض على ذلك بحجة أنه لم يبلغ في تلك الفترة. وفيما يتعلق بموضوع الحملات الانتخابية أكد القائد أن الحملة تبدأ من تاريخ قبول طلب الترشح، مشيراً إلى أنه من حق المرشح الإعلان عن حملته والبرنامج الانتخابي الذي يريده ولكن ضمن الضوابط التي حددها قانون الانتخابات. وأوضح القائد أن تلك الضوابط التي يكتب على الجدران أو يلصق أوراق ترشحه في الأماكن غير المخصصة لا يتلقى معونات خارجية، لافتاً

إلى ما بعد دوامها الرسمي ولو لساعات قليلة لإعطاء الفرصة للراغبين في الترشح الحصول على الوثائق المطلوبة، مؤكداً أن هذا يتم بالتنسيق بين وزارة الإدارة المحلية وتلك الجهات. وأوضح القائد أنه بعد انتهاء فترة الترشح تبدأ مرحلة البت بها من اللجنة القضائية الفرعية في المحافظات، مشيراً إلى أن اللجنة معها خمسة أيام للبت بهذه الطلبات. وبين القائد أن يوم الإثنين آخر يوم للبت بالطلبات إلا أنه من حق اللجنة أن تبت بها قبل ذلك، مؤكداً أنه من حقها البت بالطلب ولو بعد ساعات من تقديمه من المرشح. وأضاف القائد: في حال مضت خمسة أيام ولم تبت اللجنة بالطلب يعتبر صاحبه مقبولاً باعتبار

في السويداء إقبال كبير على الترشح وشح في العنصر النسائي والمستقلين

عبيد صيموعة

بالقادم طلبات الترشح بدافع الحس الوطني العالي ورغبة منهم في ممارسة مواطنيتهم حقوقاً وواجبات في اختيار من يمثلهم في المجالس والمساهمة في إعادة إعمار هذا الوطن تحقيقاً لانتماهم الحقيقي لهذا الوطن. مشيراً إلى أن الإقبال الكبير على الترشح جاء متراماً مع ما يحققه الجيش السوري من انتصارات في درعا وريف السويداء الشمالي والشرقي مضافاً إلى الترشح للانتخابات الإدارية المحلية هو واجب وطني وعلى المواطنين أن يختاروا المرشح الأكفأ والمساهمة في إعادة إعمار البلد عدا عن ذلك فهناك طلبات ترشح من جميع الأحزاب. وهذا وأشار المتقدمون إلى ارتياحهم جراء الإجراءات المبسطة في استكمال الأوراق الثبوتية جراء الضغط الكبير في استخراج الأوراق المطلوبة.

رغم الإقبال الكبير على الترشح للمجالس المحلية في السويداء إلا أن الملاحظ في قوائم الطلبات التي فرضت العديد من التساؤلات هو الأعداد القليلة نسبياً والمتقدمة من المستقلين والتي (من المفترض ممارسة حقوقها الانتخابية) إضافة إلى شح في العنصر النسائي ممن تقدموا للترشح في هذا الاستحقاق بخلاف ما كان عليه في استحقاق (انتخابات) مجلس الشعب. وأكد رئيس اللجنة القضائية الفرعية للانتخابات مجالس الإدارة المحلية القاضي سامي الشريطي أن طلبات الترشح لاستحقاق الإدارة المحلية خاصة في يومها الأخير شهدت إقبالا كبيراً بخلاف الأيام الأولى والتي كان الإقبال فيها قليلاً إلا أنه ما لبث وأن تزايدت وتضاعفت الأعداد

إقبال كثيف على الترشح في حماة نافذة موحدة في مقر المحافظة لتسريع حصول المرشحين على الوثائق

محمد أحمد خبازي

بشأن رئيس اللجنة الإعلامية لانتخابات الإدارة المحلية بحماة حسن عجب أن غالبية المجالس المحلية في حماة تحتاج إلى كوادر ودماء جديدة تعطي هذه المجالس زخماً أقوى وتنبؤ أساليب وبرامج ورؤى تنفيذية تتخطى الأخطاء والسلبيات التي اعترت عملها خلال الفترة الماضية. مدير المجالس المحلية في المحافظة أحمد الإبراهيم لفت إلى ضعف الوعي لدى معظم المواطنين تجاه دور مهام وواجبات ومسؤوليات المجالس المحلية التي تتخطى حجمها عن المشاركة الواسعة في عملية الاقتراع كما أن بعضهم ينتخب أشخاصاً غير مؤهلين لاعتبارات الزمالة أو القرابة أو الجوار الأمر الذي يؤثر في أداء المجالس المحلية لأن أعضائها غالباً ما يكونون قاصرين عن اقتراح مشاريع أو المطالبة بتنفيذها ومتابعيتها كما يجب مع الجهات والمؤسسات العامة. مشيراً إلى أن هذه المعطيات أبعث الإدارة المحلية تلف في دائرة

لتسريع عمليات إنجاز الوثائق المطلوبة للمرشحين بالسرعة الممكنة، مشيراً إلى دور اللقاءات الجماهيرية ودورها التوعوي التي تم عقدها في مدينتي الحسكة والقامشلي، لشرح كل ما يتعلق بالإجراءات الإدارية المتعلقة بعملية الترشح والانتخابات. من جانبه بين رئيس اللجنة القضائية للترشح القاضي فاضل نوح النوح أن عملية التقديم للترشح شهدت إقبالاً من قبل المواطنين، لافتاً إلى أنه ستم دراسة قانونية لطلبات الترشح من قبل لجنة الترشح القضائية والتي بدورها ستقوم باستصدار اللائحة المضمنة قرار أسماء المقبولين، والتي بموجبها يحق لأي مرشح لم يرد اسمه في الجداول أن يعلن أمام اللجنة القضائية للانتخابات الفرعية خلال ثلاثة أيام من صدور القرار المنشور في اللائحة الاسمية، مضيفاً: إن هذا الحق يشمل المرشحين لمجلس المحافظة ومجالس المدن والبلدان والبلديات والبلديات على صعيد القطاعين «أ وب».